الـــواقـــع الـــعـــراقـــي
أســـئـــلـــة فـــي ثـــقـــافـــة المـــواجـــهـــة

علي حسن الفواز

يبدو أن الواقع العراقي بكل معطياته وتداعياته بحاجة إلى مواجهات ومكاشفات ساخنة مع النفس ومع الآخرين، ليس بسبب ما تفرضه الوقائع اليومية من استحقاقات وضرورات، وما تدفعه باتجاه إيجاد المعالجات السريعة لصد الأذى عن الناس فقط، بل ينبغي أن يقترن هذا العمل بضرورات أكثر عمقا وأكثر مسؤولية، بعضها يتعلق بتنمية الحراك الديمقراطي الوطني، وتبني توجهات هذا الحراك، لأنه الضمانة(الواعية)لمواجهة القوى الظلاميّة، والأفكار التي تحرّض على العنف والكراهية والتكفير، فضلا عن العمل على ضرورة خلق التقاليد الوطنية والقيمية وتأصيل عملية بناء الأسس التي من شأنها أن تحمي وتصون وأن تسهم في صناعة واقع جديد قادر على مواجهة التحديات..

وإزاء تصاعد العمليات الإرهابية في بعض المناطق في الآونة الأخيرة، والتي تحمل رسائل معينة، وما رافقها من تصعيد غير مسبوق بفتح صفحات جديدة لأجندات صراعية بين الفرقاء السياسيين الذين باتوا في موقع(التهديد)والمجاهرة بمواقف لم تكن واردة في الحساب السياسي وفي يوميات المدينة السياسية العراقية.

إن ما يحدث يحتاج إلى وقفات سريعة، والى معالجات جادة، والى مراجعة لطبيعة ما يجري، فهل هذا المشهد المفخّم والمفخخ له علاقة بتداعيات الانسحاب الأميركي من العراق؟ وهل هناك أجندات داخلية وخارجية تعمل على تسويق هذا التصعيد لحسابات سياسية مريبة لها علاقة بأزمة الواقع العراقي وما يحيطه من أزمات و(ثورات)غير واضحة المعالم؟ يبدو أن هذه الأسئلة ستكون مفتتحا للتعاطي مع هموم وتصورات عابر(للدستور)العراقي الذي يجب أن يكون قانونا للجميع، وآلية فهم سرائر هذا الدستور وكيفية فتح بعض أبوابه المغلقة، والتي تحتاج إلى زمن سياسي والى مكان سياسي مناسبين، حتى لا يكون فتح الأبواب مطلا على الجحيم..

وأحسب أن مواجهة هذه التحديات التي خرجت إلى العلن في بعض المدن العراقية تفترض وجود(مركّب)من القوى السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية، من اجل أنسنة الحلول وليس تأزيمها، خاصة وان شفرة الأزمة موجودة في الخطاب اليومي للسياسيين، ومحشوة بالكثير من البارود الطائفي القابل للانفجار، والذي لا ينذر بالتقسيم فقط، بل يمكن أن ينذر بحروب داخلية، قد تجد فيها بعض الأجندات العربية والإقليمية فرصتها التاريخية لصناعة الكانتونات التاريخية، ومن جهة أخرى، التمثل لطروحات نائب الرئيس الأميركي الذي بشرّ بهذه الارخبيالات غير المطمئنة، والتي ستضع المنطقة برمتها على حافة البركان.

إزاء الحاجة إلى تأمين أشكال عقلانية للمواجهة، نفترض وجود اطمئنانات صديقة، وليس نيراناً صديقة، لان هذه الاطمئنانات ستخفف من حدّة الهيجان الذي بات البعض يراهن به على الشارع، مثلما يراهن به على الطائفة، أو من يراهن به على قوى إقليمية باتت تترسم لها أدوارا جديدة في ظل المتغيرات السياسية في المنطقة..

كما أن هذه الاطمئنانات ستعيدنا جميعا إلى طاولة الدستور، والى المكاشفة الصريحة حول ما يجري، وحول إنضاج فاعلية الدولة الجامعة، والدولة العادلة، والدولة الآمنة، لان هذا الإنضاج سيمهد لوجود آليات حقيقية وفاعلة للكشف عن التشوهات التي يريدها البعض أن تظل عالقة بالعملية السياسية لكي تختلط الأدوار، ولكي نكون تحت يافطة التهديد بالفشل والعجز.

لذ نحن بحاجة إلى أن نضع أنفسنا أمام مسؤولية كبيرة في فحص كل الملفات التي تتعلق بكل ما يجري!! والنظر إلى(خارطة الأزمة)من زوايا مختلفة، بعيدا عن ردود الفعل والمواقف غير المهنية، وبما يلزم إيجاد المعالجات والحلول وتنظيم خطوط المواجهة، بما فيها خطوط التحالفات، والنظر إلى الجهات الأربع التي تحوّطنا، لان التغافل عن أية جهة، يعني التغافل عن مواجهة خطر قد يحدق بالجميع..

ثمة من يقول إن العدو مكشوف، وان الجهود ينبغي أن تنصب على مواجهته بهذه الطريقة أو تلك، لكن الحقيقة تقول أيضا: إن الكثير من هذا العدو غير مكشوف، وقد يكمن في تلافيف مناطقنا الخاصة أو في بعض السياسات المضللة، وبعض الإجراءات غير المسؤولة، وفي طبيعة المعالجات والمواقف التي تحتاج هي الأخرى إلى مراجعات وتقويمات دائمة، فضلا عن أن العدو قد يرتدي أقنعة كثيرة منها ما يتعلق بالفساد والطائفية ومنها ما يتعلق بسوء تدبر الإدارة وصناعة الخطاب السياسي والأمني والاقتصادي والإعلامي، والذي يسهم في تصنيع واقع هش ومشوش، قد يكون مصدرا لصنع(أعداء)مضللين، أو أعداء قابلين للتهيج والانفعال مع الخطابات الإعلامية والسياسية التي يدبجها البعض لنوايا وأجندات ومصالح معينة..

وفي سبيل تنمية سياسة التمكين، فان العمل على تعزيز فكرة الدولة بكل بنى سياساتها ومؤسساتها، وإبراز هويتها الجامعة في الميادين كافة ، هو الموقف الأكثر حاجة للدعوة حول التفاف الجهد الوطني وتعاضده، والذي يحتاج بالضرورة إلى معاينات وممارسات وإجراءات أكثر عملية ونقدية، ومنها ما يتعلق بنقد الممارسة السياسية والأمنية، وطبيعة بعض الأدوار المشبوهة التي تعمل على إرباك العمل الوطني، فضلا عن نقد اللامهنية التي تشوب عمل بعض المؤسسات، والتي تشوّه عملها، وتضعها عرضة للفساد وضعف فاعليتها في أداء مسؤولياتها الوطنية، كما أن تسليط الضوء على الدور الإعلامي الرسمي وغير الرسمي، بوصفه الوظيفة الأكثر تأثيرا في صناعة الرأي العام، والأكثر تعبيرا عن معطيات الواقع وتحولاته، والتي تتطلب جهدا استثنائيا، وتشريعات وسياسات تعضّد هذا الجهد وتكفله ضمن المسارات الصحيحة، لان تنمية وتصليد الجبهة الداخلية هو خط المواجهة الأكبر للإرهاب الذي بات يقلّب أوراقه كثيرا، فضلا عن أن الوعي بخطورة ما يجري يعني أيضا الارتقاء برفع الجهد الوطني بما فيها الجهد التنموي والأدائي، وما يتعلق بمواجهة الفساد والخروقات الأمنية، وبالشكل الذي يضع الجميع أمام حاجة الدولة الجامعة، وأمام مسؤولياتها في احتضان الجميع.

إن البحث عن الوجه الآخر للأزمة هو البحث الأكثر مدعاة للعمل، وهو الفيصل ما بين أمرين، منها ما يخص ما هو عالق في خفايا الأزمة، ومنها ما هو ظاهر على سطحها والذي لا يعدو أن يكون سوى مناورة لأزمات أخرى قد تنهك مشروع الدولة وتهدد سيرورته، وربما تدفع باتجاه إبراز قوى ما قبل الدولة على السطح، وتبرير سلوكهم العنفي والتكفيري، والذي سيكون مصدر تهديد دائم للمشروع الوطني وللقوى الديمقراطية التنويرية، وللحقوق المدنية التي راح ضحيتها الآلاف من الناس.

مؤسّسات المجتمع المدني وترسيخ الديمقراطيّة

علي نافع حمودي

يعرف الجميع بأن البناء الديمقراطي وترسيخ مقوماته في المجتمع يتوقف على الوعي بأهمية الديمقراطية كخيار ثابت في العلاقات، وهذا يتطلب قوة وإرادة لتأصيلها في الفكر والثقافة والسلوك، وفي المرجعية الحضارية بصفة عامة، ومعنى ذلك أن الديمقراطية وحقوق الإنسان يحتاجان إلى تأسيسهما في وعي الأفراد والجماعات، والى ترسيخهما في منظومة الثقافة السائدة وأساليب وطرق التنشئة الاجتماعية ومؤسسات التعليم والإعلام والتثقيف بما يحولهما إلى قناعة راسخة . وهنا يتم تأصيلهما في السلوك اليومي لجميع الأفراد والتدريب عليهما من خلال ممارساتهما في مؤسسات الدولة كافة، وصولا إلى حالة القبول بالخيار الديمقراطي وبالتالي القبول بنتائجه.

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني مدارس أولية لتعليم وتعلم الديمقراطية وممارستها وهي لذلك تعتبر ذات أهمية كبيرة في التربية المدنية، وإن الوضع في الماضي ينفي الشريك عن الحاكم، لذلك فان الثقافة الديمقراطية اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة وطنية وحضارية ليس من اجل التقدم ولكن من اجل الحفاظ على الوجود ذاته. فالديمقراطية بمفهومها العام تتضمن احترام حقوق الإنسان وبناء المجتمع المدني، كل ذلك يشكل إطارا جديدا في واقع وفكر المجتمع، الأمر الذي يتطلب لنجاح واستدامة التحول الديمقراطي أن تحدث تحولات بنائية وهيكلية شاملة في مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع بل وفي السيكولوجية الفردية والجماعية معا، فبناء المجتمع ديمقراطيا لا يتم إلا من خلال نوافذ عديدة وليس نافذة الانتخابات وصناديق الاقتراع فقط بل يجب إيجاد الأرضية والقاعدة القوية لذلك وعلى الأصعدة كافة.

ولما كان النظام السياسي نظاماً مغلقاً يعيد إنتاج مجاله السياسي الضيق وبذلك يكبح حركية التطور المتراكم في مختلف المجالات، هنا نقول إن إقرار المواطنة باعتبارها مصدراً لحق المساواة السياسية هو حجر الأساس في نظام الحكم الديمقراطي، وان إنكار ذلك يحول دون فرص التحول السلمي إلى الديمقراطية ويفتح الباب للفتن والحروب الأهلية، ووفقا لمنظور الفكر السياسي الغربي ، فان ظهور الدولة يترافق مع ظهور الأمة وان الدولة الوطنية هي التي تتعالى عن العصبيات، وتمثل التجسيد القانوني للأمة، وتكتمل معالم الدولة الحديثة باستقلالية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي وفصل السلطات خشية أن من يملك السلطة قد يميل لإساءة استعمالها وهنا ولدت الحريات السياسية العامة، ذلك أن الدولة تصبح توتاليتارية طالما أنها تدعي حق إدارة جميع الشؤون والتطابق مع المجتمع ، ولكي تكون الدولة مطاعة في الواقع لابد لها من أن تصبح شرعيتها مقبولة في وعي وضمير المحكومين، والشرعية لابد من أن تتجلى في وفاق جمعي واتفاق كلي على القواعد والمبادئ الأساسية المحددة والمنظمة للدولة وسلطاتها أهمها الاعتراف بكيان الفرد وحقوقه الطبيعية والمدنية.

ونحنٍ في العراق لا نريد أن تكون الديمقراطية شعاراً يكتنفه الغموض ويحتدم حوله الجدل والصراع بل والاقتتال، إضافة إلى المزايدة في رفع الشعارات المعبرة عنه، الأمر الذي يفرز عوائق عدة أمام تنمية فكر ثقافي ديمقراطي يعترف بالآخر ويتحاور معه وينبذ العنف ويقبل التسامح ويعلي من أهمية المواطنة المتساوية.

والمتغيرات الثقافية المرتبطة بالديمقراطية تحاول أن تؤسس لها وجوداً قانونياً ومعرفياً وسلوكياً في أرض الواقع رغم أن البعض لم تتولد لديهم بعد قناعات واستجابات إيجابية للديمقراطية حيث لا يزال هؤلاء يرتبطون عاطفياً ومعرفياً بالمؤسسات التقليدية ومنظومتها الرافضة لكل أشكال الديمقراطية، بل إن هذه الأخيرة يستند إليها عدد من القوى الاجتماعية والسياسية في تحقيق مصالحها وفرض وجودها السياسي في المجال العام، ووفقاً لذلك فإن هذه القوى تحاول خلق وعي ضدي تجاه المتغيرات السياسية الحديثة بحجة عدم ملاءمتها للواقع العراقي.

وأهم تلك العوامل المطلوب تعميمها وإبرازها هو ضرورة إشاعة الثقافة المدنية لدعم التحول الديمقراطي الناشئ ذلك انه من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية واحترام الآخر المختلف عنا بأشياء عديدة.

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

فدراليّات الكَشرة

أنا ممن يقفون بقوة مع وحدة العرق، وممن يدعون ليلا ونهارا على من شرّع قانون المحافظات بالصيغة التي أربكت أداء المؤسسات المركزية واللامركزية.. وهذا في الواقع كلام غير مفيد الآن ما لم يُعدّل القانون.. وأدعو ليل نهار على من وضع مادة في الدستور تسمح بإقامة الفدرالية، ووضع مادة أخرى (تحظر) تعديل الدستور إلا بموافقة (سيد مهدي).. وكان ممكنا القول إن العراق فيه إقليم واحد وهو إقليم كردستان وننام ليلنا دون كوابيس.. ولأنني (مزدوج) الانتماء، فبعضي من بغداد، وبعضي من محافظة أخرى، وجدت أن توقيت تشريع قوانين يعطي الحرية للمحافظات دون تدريب أو خبرة قد جعل مفاهيم السلطة (تتآكل) لصالح ممارسات غريبة من الحكومات المحلية، وصارت بعض المؤسسات عُرضة لتدريب أعضاء مجالس المحافظات في ممارسة تلك السلطات، بما في ذلك المؤسسات الأمنية. ويوم تهدد حكومة محليّة محافظة بقطع الماء والكهرباء والطرق عن العراق، فأحسب أن فهم السلطة وحدودها ومزايا اللامركزية قد وضعت في قارورة ليس فيها قرار. وصار (اندلاقها) ممكناً كلما (عطس) المجلس.. وليتني استطيع التعبير عن الخوف الذي انتابني وأنا أتخيل إحدى الطرق الرابطة بين محافظة وأخرى وهي تُغلق لتلك الدوافع.. أو يُغلق ممر الماء عن مدينة أو قضاء أو قرية.. أو تموت نخلة في الحلة أو البصرة أو يتساقط (قداح) البرتقال في ديالى لدوافع من هذه الشاكلة.

أدعو معي ألّا يرانا العالم ونحن مثلَ الأطفال نتقاذف التهديدات، والاستقواء بأخوالنا وأعمامنا، ثم عند المساء نهجع مُتعبين من اللعب، غير إن الكبار لا يهجعون، بل يتدبرون إلى الغد ما يؤذينا.

كاريكاتير

■ عادل صبري

مـعـوّقـات الـتـحـوّل الـديـمـقـراطـي فـــي الـعـراق

حسين علي الحمداني

مسألة التحولات الديمقراطية في العراق أخذت من النقاش الكثير ومن الزمن أكثر، مما ينبغي لها أن تأخذه دون أن نتوقف لنسأل أنفسنا لماذا كانت التحولات لدينا بطيئة جداً؟ خطوة للأمام وأخرى للخلف،كان يجب علينا أن نبحث ونتقصى عن العوامل التي تساعدنا في إنجاز التحولات الديمقراطية بأقل الخسائر ووفق جداولها الزمنية وتجارب الدول التي تتشابه والعراق من حيث التنوع والتعدد والمشاكل.

ولعلنا إذا ما أردنا معرفة أبرز معوقات التحول الديمقراطي في العراق بصورة خاصة، والوطن العربي بصورة عامة يمكننا تشخيص عدد من العوامل أبرزها غياب مفهوم التعددية عن القاموس السياسي العراقي وإدارة البلد من قبل حزب واحد،وهذا ما شكّل عاملا رئيسا في غياب المعارضة الداخلية المتفهمة لاحتياجات ومشاكل المجتمع من جهة، ومن جهة ثانية – وهي الأكثر أهمية– أن بناء المجتمع عبر عقود طويلة على مفاهيم الشمولية والمركزية أدى إلى غياب التنوع الفكري والثقافي وصهر كل مكونات المجتمع في فكر واحد .

وهذا ما جعل من عملية إعادة تأهيل المجتمع ليمارس دوره الديمقراطي بعد التغيير في ٢٠٠٣، صعوبة لدرجة أن مكونات المجتمع العراقي وجدت نفسها في حالة صراع، وهذا ما تجسد بشكل واضح جداً في كتابة الدستور العراقي التي حرصت الكثير من مكونات الشعب العراقي على ضمان حقوقها دستورياً وهذه الحالة لم تقتصر على الأقليات العرقية والدينية بل شملت حتى الأغلبية،وهذا ما يفسر بأن المعوق الأول للتحول يكمن في عدم الثقة بين المكونات ومن يمثلها من نخب سياسية، وعدم الثقة هذه لم تكن موجودة حتى بعد ٢٠٠٣ بل تم إيجادها لتكون مرتكزاً للبعض ليقفز منها لما يريد أن يصل إليه عبر تقسيم المجتمع العراقي بعربه وكرده وتركمانه وأقليّاته الأخرى، وهذا ما أدى الى ظهور كانتونات مجزّأة ومناطق متصارعة، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل تم تقسيم المُقسم نفسه، حيث وجدنا بأنه تم تقسيم العرب (العرب السُنة،والعرب الشيعة)،مما زاد من حدة الانقسامات وعمق عدم الثقة لدى الجميع،ما أفقد المشروع الوطني لبناء الدولة العراقية قيمته، وتحول بالتالي المشروع الى عدد من المشاريع الفئوية والجهوية والخنادق الضيقة، مما جعل من الهوية الوطنية الواحدة تغيب لتبرز الهويات الثانوية الفرعية التي استند إليها الكثير من الشخصيات السياسية وبُني على أساسها الكثير من القرارات سواء ما يتعلق منها ببناء مؤسسات الدولة وتقاسمها وفق هذه الهويات وانعكس ذلك على عملية البناء الديمقراطي ذاته.

ومن جهة أخرى، فأن العراق يقع ضمن منطقة محكومة بنظم شمولية وبالتالي فإن عملية تغيير النظام وبغض النظر عن الآلية التي استخدمت في ذلك،إلا أنها أدت لمشروع ديمقراطية وسط دول شمولية تتأثر بطبيعة الحال بالعراق خاصة في ظل الانفتاح الإعلامي الكبير، ما جعلها تمارس أكثر من دور المعطل للعملية السياسية في ظل حل الجيش وتفتيت مؤسسات وزارة الداخلية مما أوجد فراغاً كبيراً جداً ما زالت بعض تأثيراته موجودة حتى يومنا هذا خاصة ما يتعلق منها بالجانب الأمني وتكامل عملية بناء الأجهزة الأمنية وقياداتها، لأن الأمن أساس التنمية ، والتنمية رديف الديمقراطية،وبالتالي فإن الديمقراطية في العراق فقدت عنصرين مهمين من عناصر قوتها الأول الأمن،والثاني التنمية، حيث يعرف الجميع بأن لا ديمقراطية تترسخ وتنمو وتتجذر في المجتمع في ظل أمن متدهور وبطالة ونسب فقر عالية. ولعل هذا العامل بالذات كانت له أسبابه الداخلية والخارجية معاً وكما أشرنا بأن ولادة نظام ديمقراطي في منطقة تعج بالاستبداد غير مقبول ويتعرض لمخاطر كثيرة خاصة في ظل عدم وجود جيش وطني يحمي الإنجاز الديمقراطي ويدافع عنه، بينما وجدنا في انتقال دول أوروبا الشرقية من مرحلة الشمولية الى الديمقراطية كان سهلاً وسلساً بحكم دعم الدول الأوروبية الغربية لها واحتضانها لهذا التحول مما جعل دول أوروبا الشرقية تحتفظ بمقومات الدولة بشكل كبير جداً عبر احتفاظها بالمؤسسة العسكرية التي حمت الديمقراطية في ما بعد. وبالتالي يمكننا القول بأن ما حصل في العراق عملان في آن واحد،بناء دولة جديدة ومؤسسات جديدة وتشريعات جديدة وترسيخ ديمقراطية وهذا الأمر صعب جداً لأنه جرى أولاً في ظل وجود قوات احتلال بموجب قرار أممي شابه الكثير من الشكوك وسلب العراق مشروعيته لدى محيطه العربي الذي لا يمكن تجاهله لأنه العمق الاستراتيجي للعراق بحكم الكثير من القواسم المشتركة بين العراق والدول العربية،وبالتالي فإن مهمة السياسي العراقي كانت صعبة لأنها تتطلب كما قلنا أن يتم بناء الدولة ومؤسساتها وفي نفس الوقت البناء الديمقراطي وما يترتب عليه من نتائج تصب بالتأكيد في صالح العمليتين معاً.

لهذا يمكننا أن نجمل أبرز معوقات التحول الديمقراطي في العراق بغياب الرؤية الحقيقية للواقع العراقي من قبل الأمريكان أنفسهم في المرحلة الأولى ، والقوى السياسية العراقية في المرحلة الثانية والتي لم تنظر للمجتمع العراقي كوحدة متماسكة بقدر ما نظرت إليه من زاوية القوميات والديانات والمذاهب وسعت لتفتيت الوحدة الوطنية في سبيل مصالحها الآنية.

ولعل البعض منا متفائل بالدورة الانتخابية القادمة عام ٢٠١٤ خاصة وإنها ستكون الأولى بعد خروج قوات الاحتلال من جهة، ومن جهة ثانية وجود محيط عربي أصابته تغييرات كبيرة من شأنها أن تساهم في خلق مقومات جديدة وتزيل الكثير من العقبات التي اعترت عملية البناء الديمقراطي ليس في العراق فقط في عموم المنطقة وهذا من شأنه أن يكون عاملاً مساعداً في أن تأخذ الديمقراطية مساراتها الصحيحة بعيداً عن الكثير من التشوهات التي أصابتها في السنوات السابقة.